وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

اسم المادة : تاريخ العراق المعاصر

قيام الحكم الملكي وتاسيس الدولة العراقية الحديثة

اسم التدريسي

الدكتورة: وفاء نزهة سليمان

1448هـ

2026م

قيام الحكم الملكي وتأسيس الدولة العراقية الحديثة :

1- مؤتمر القاهرة وترشيح فيصل ابن الحسين للعرش العراقي

شغلت بريطانيا الراي العام في العراق في قضية من سيتولى العرش في العراق بعد عرضت أسماء عدد من المرشحين , وكان هؤلاء عربا او مسلمين وذوي الارتباطات مع بريطانيا , ويتفاوتون في مراكزهم وإمكانياتهم , فعبد الرحمن النقيب له انصار في بغداد لكنه طاعنا في السن , وعبد الهادي العمري , وهو من اسرة موصلية معروفة وله شعبية في الموصل . وطالب النقيب شخصية بصرية معروفة , وله علاقات واسعة مع الامراء العرب في المحمرة والكويت ونجد , وكان طموحا يسعى قبل الحرب العالمية الأولى لإقامة إمارة عربية في جنوب العراق على غرار الإمارات المجاورة , وفيصل بن الشريف حسين ملك سوريا المخلوع , واخوه عبد الله الذي رشحه المؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق في (8آذار 1920) ليكون ملكا على العراق , والشيخ خزعل امير المحمرة الذي كانت له علاقات واسعة مع جنوب العراق واحد انجال ابن سعود امير نجد ,والامير التركي برهان الدين ابن اخر سلاطين الدولة العثمانية وترددت أسماء أخرى منها احد أمراء الأسرة المالكة في مصر . وظهر تيار يدعوا الى اقامة نظام جمهوري في العراق , يسنده جون فيلبي مستشار وزارة الداخلية الذي استطاع ان يجمع حوله بعض الشخصيات البارزة في العراق امثال توفيق الخالدي وفخر الدين جميل وعبد المجيد الشاوي ويذكر فيلبي ان الشعور العام في العراق كان يوم ذاك ميلا بصورة (جازمة) إلى الجمهورية وضد الملكية . ويلاحظ إن أيا من دعاة الجمهورية لم ينشر له راي في الصحافة , وانما نشرت الصحافة ردودا على فكرة الجمهورية , ذلك لان سلطات الانتداب قاومت الدعوة الى الجمهورية ولم تفسح لها المجال التعبير عن نفسها , بزعم ان النظام الجمهوري يحتاج الى (شعب متقدم) وان اقامة نظام ملكي فيه محاكاة للنظام البريطاني . كانت بريطانيا ترى في الشخص الذي ترشحه لعرش العراق هو من يفتقر الى القوة الحقيقية , ويعتمد في بقائه على الحكومة البريطانية , وعلى هذا اعتقدت بريطانيا ان الامير فيصل , حليف بريطانيا خلال الحرب , والذي خسر

العرش في سوريا , اصبح مستعدا لان يقبل اي شيئ يعرض عليه , وكانت (المس بيل) , سكرتيرة المندوب السامي قد كتبت تقول :((اني على اقتناع تام بانه ليس هنالك غير حل عملي واحد . وهو ترشيح احد انجاد الشريف , واختياري الاول منهم الملك فيصيل)). قوبلت فكرة تاييد المرشح الهاشمي بالتاييد والمؤازرة في لندن , وانتدب اللورد كيرزن , وزير الخارجية في , (17 كانون الاول 1920) كينهان كونرايس , ان يزور الملك فيصل الموجود انذاك في لندن لعرض العرش العراقي عليه . قد تمت المقابلة في حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة (17 / 8) , فتحفظ فيصل في بداية الامر لان عرش العراق يعود لاخيه عبد الله الذي انتخبه المؤتمر العراقي المنعقد في دمشق في آذار سنة 1920 , فطلب كيرزن من الكولونيل لورنس الاتصال بالامير عبد الاله واقناعه بالتنازل عن المطالبة بعرش العراق , وقد اعلن لورنس بعد ذلك بان عبد الله لا يوثير اعتراظات خطيرة على مشروع احلال اخيه على العرش . بدات المفاوضات من جديد مع الامير فيصل وفي إثنائها شكلت دائرة جديدة خاصة بشؤن الشرق الاوسط , وذلك في اوائل ربيع 1921 , على اثر نقل تشرشل من وزارة الحربية الى وزارة المستعمرات لهذا الغرض , وعين لورنسا مستشارا خاصا له في الشؤن العربية , وتكللت المفاوضات مع الامير فيصل بالنجاح . وتضمن الاتفاق الامور الاتية : 1. تعترف الحكومة البريطانية باستقلال المملكة العراقية , وتتعهد بالغاء الانتداب ومساعدة العراقيين في تاسيس حكومة وطنية وطيدة . 2. تعقد معاهدة ولاء وتحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية تحصل فيها الحكومة البريطانية على بعض المزايا الأقتصادية وتنص على أستخدام مستشارين ومختصين بريطانيين لمساعدة الموظفين العراقيين . وبعد الاتفاق سعت بريطانيا الى عقد مؤتمر في القاهرة في (12 آذار 1921) وكانت القضايا التي نظر فيها المؤتمر فيما يختص بالعراق هي التخفيض العاجل في النفقات البريطانية مع ما يترتب على ذلك من أعادة النظر بالسياسة المختصة بما يلي : 1. مستقبل العلاقات بين الدولة الجديدة وبريطانيا . 2. المصادقة على ترشيح فيصل لعرش العراق و ورسم الخطة التي تتبع لتنصيبه للعرش . وكان تشرشل مقتنعا بان فيصل هو المؤهل لعرش العراق وان تنصيبه ملكا سيزيد من تسليط الحكومة

البريطانية عليه وعلى أبيه ملك الحجاز وبخاصة بعد تجربته الفاشلة في سوريا ولهذا سيعتمد على المشورة والمعونة البريطانيين للملكة الجديدة , يضاف الى ذلك ان ترشيح فيصل سيكون بدرجة ما من قبيل البرد بالوعود التي اعطيت خلال الحرب الى العرب عامة , والشريف خاصة , وان ترشيحه سيكون محل ترحيب القوميين العرب لاشتغاله من اجل القضية العربية , وقيادته لقوات الثورة العربية , وانتخابه اول ملك عربي في الشام في التاريخ الحديث , لهذا صادق المؤتمر على ترشيحه .

عاد المندوب السامي الى بغداد في (19 نيسان 1921) بعد انتهاء مؤتمر القاهرة , وأذاع بيانا عما تم في المؤتمر , وبدا على الفور باتخاذ الترتيبات اللازمة لإنجاح ترشيح فيصل . واصدر بلاغا اوضح فيه ان الحكومة البريطانية تعد الأمير فيصل مرشحا موفقا , بل هو في الواقع افضل مرشح في الميدان , وترجو ان ينال معاضدة أكثرية الشعب العراقي وعمل المندوب السامي ايضا على تذليل العقبات التي تعترض سبيل الامير فيصل ومنها اخراج طالب النقيب من وزارة الداخلية وابعاده عن العراق وابعاد جون فيلي , مستشار وزارة الداخلية لانه من معارضي الهاشميين ومن دعاة الجمهورية . وصل الأمير فيصل الى البصرة على ظهر الباخرة البريطانية "نورت بروك" في (23 حزيران 1921) . وقد وصف فيلي لحظة وصوله بقوله : ((وكانت تلوح على فيصل بلباسه العربي إمارات الملوكية التامة , وكان بجانبه كينهان كورنواليس والحاشية , وكان البشر يطفح من أوجه الجميع , فقدمت له تحيات واحترامات المندوب السامي والحكومة المؤقتة ورد عليها فيصل بغاية اللطف والرقة)) . استقل فيصل القطار من البصرة الى بغداد , وزار في طريقه مدن السماوة والناصرية والديوانية وكربلاء والنجف واجتمع مع اعيانها , كما اعتقد بعد وصوله الى بغداد اجتماعات متعددة مع ممثلي مختلف المناطق والعشائر وف (11تموز) قرر مجلس الوزراء المناداة بالأمير فيصل ملكا على العراق , على ان تكون حكومته دستورية نيابية مقيدة بالقانون , وابلغ هذا القرار الى المندوب السامي الذي اقترح على الحكومة إجراء استفتاء عام لمعرفة رأي الشعب في اختيار العاهل ,

وقد جرى الاستفتاء وحصل فيصل على 96% من الأصوات . جرى احتفال رسمي كبير للتويج فيصل ملكا على العراق في يوم (23 أب 1921) حضره اقطاب الحكومة , وكبار الموظفين البريطانيين , ومتصرفو (محافظو) الألوية . وفي الساعة السادسة صباحا وصل فيصل بصحبة برسي كوكس وايلمر هالدين ومحمود النقيب ابن رئيس الوزراء , وحسين أفنان سكرتير مجلس الوزراء , وكان فيصل يرتدي بدلة من قماش (الخاكي) . وقد قرأ حسين أفنان مرسوم إعلان الملكية , وقد رد فيصل بكلمة شكر فيها الشعب العراقي على مؤازرته , والحكومة البريطانية على اعترافها به ملكا للدولة العراقية المستقلة , وقال : "إن اول عمل اقوم به مباشرة الانتخاب وجمع المجلس التأسيسي ولتعلم الأمة ان مجلسها هذا هو الذي سيضع بمشاورتي دستور استقلالها على القواعد الحكومات الدستورية السياسية الديمقراطية ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية , ويصادق نهائيا على المعاهدة التي ساؤدعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا ولحكومة البريطانية العضمى , ويقرر حرية الاديان والعبادات بشرط ان لاتخل بالامن وبالاخلاق العمومية ويسن قوانين عدلية تضمن منافع الاجانب ومصالحهم وتمنع كل تعرض للدين والجنس واللغة وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الاجنبية " . وبعد حفل التتويج قدم عبد الرحمن النقيب استقالة حكومته , فعهد له الملك فيصل باعادة تاليف الوزارة الثانية في (10 ايلول 1921) وفي 12 ايلول 1921 تشكلت الوزارة على النحو التالي : - 1. عبد الرحمن النقيب رئيسا للوزراء . 2. الحاج رمزي بك وزيرا للداخلية . 3. ساسون حسقيل وزير للمالية . 4. ناجي السويدي وزير للعدل . 5. جعفر العسكري وزيرا للدفاع الوطني . 6. عزت الكركوكي وزيرا للاشغال والموصالات . 7. عبد اللطيف المنديل وزيرا للتجارة . 8. الشيخ عبد الكريم الجزائري وزيرا للمعارف (التربية) . 9. الدكتور حنا خياط وزير للصحة . 10. محمد علي فاضل وزير للاوقاف . وقد اعتذر الشيخ عبد الكريم الجزائري عن قبول المنصب لمهامه الدينية , فاختير محمد علي هبة الدين الشهر ستاني وزير للمعارف .

2-المعاهدة العراقية – البريطانية الاولى 1922

واجه الملك فيصل بعد تتويجه مهاما عديدة منها : 1. تخليص العراق من الانتداب البريطاني , واقناع الانكليز بالتخلي عن الحكم وتسليمه الى لوطنيين تدريجيا 2. الحفاظ على الموصل التي تطالب بها تدريجيا . 3. انشاء حكومة عصرية بكامل تشكيلاتها وادارتها ووضع دستور حديث لها . 4. انقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب , وعلى العمل توطيد الوحدة الوطنية ومحاربة الجمود والتعصب الذي يقاوم كل اصلاح وتجدد . قدم المندوب السامي البريطاني بعد ايام قلائل من تتويج الملك فيصل , أول مسودة المعاهدة العراقية , البريطانية المزمع عقدها , وقد ظهر من تلك المسود وجهة النضر البريطانية حيال المعاهدة , التي تعتبرها واسطة لتبديل نظام الانتداب وتنظيم علاقاتها مع العراق بأقل كلفة واقل احتكاك , مما قد يحدث لو كان حكمها له مباشرة , اي كانت المعاهدة بالنسبة لبريطانيا وسيلة للاشراف والسيطرة , دون تبديل في مواقفها اتجاه عصبة الامم , قد اوضح الموقف البريطاني تصريح فيشر المندوب البريطاني في العصبة , وف (17 تشرين الثاني 1921) الذي قال فيها :"ان المعاهدة المقترحة ستقوم فقط بتنظيم العلاقات بين حكومة صاحب الجلالة كدولة منتدبة , وحكومة العراق العربية , ولا يقصد بها ان تكون بديلا الانتداب الذي سيبقى وثيقة عمل تعين الالتزامات التسي اضطلعت باعبائها حكومة صاحب الجلالة عن عصبة الامم " اما وجهة النظر العراقية فقد كان امل الملك فيصل يفهم المعاهدة على انها صيغة تحل محل الانتداب , وتحفظ له سلطاته وكرامته كملك , وتؤمن له الظهور بمظر الملكلسقل الداخل في حلف مع بريطانيا , مقابل ان يكون المستشارون والاختصاصيون الذين تستخدمهم حكومة العراق من الانكليز , وان تضمن المصالح البريطانية في العراق , وقد عبر الملك فيصل عن ذلك بقوله : " ان جل آمالي هو ان اتمكن من خدمة بلادي وحفظ مصالح حكومة جلالة الملك لان المصلحتين في نظري مرتبطتان لا انفكاك لاحدهما عن الاخرى , وقد اتيت الى هنا

واضعا نصب عيني هذه الغاية وحدها " . أستمرت المفاوضات للتقريب بين وجهات النظر العراقية والبريطانية وتم التوصل الى صيغة المعاهدة التي تضمنت موادها بنود الانتداب فقد حوت المعاهدة مقدمة وثمانية عشر مادة وجاء في مقدمتها , ان بريطانيا اعترفت بفيصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق , وان الملك فيصل يرى من مصلح العراق , ولتامين سرعة تقديمه ان يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على اساس التحالف وتضمنت موادها الامور الاتية :- المادة الاولى – تقدم بريطانيا اثناء مدة المعاهدة ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون ان يمس بسيادتها الوطنية , ويمثل بيريطانيا في العراق مندوب سام . المادة الثانية – يتعهد العراق بعدم تعيين إي موضف غير عراقي بارادة ملكية دون موافقة ملك بريطانيا . المادة الثالثة – يتعهد ملك العراق بإصدار قانون أساسي (دستور) يعرض على المجلس التأسيسي شرط ان لا يحتوي ما يخالف نصوص المعاهدة وياخذ بعين الاعتبار حقوق ورغبات ومصالح وحريات جميع السكان . المادة الرابعة – يوافق ملك العراق على المشورة البريطانية التي تقدم بواسطة المعتمد السامي في جميع الشؤن المهمة التي تمس مصالح وتعهدات بريطانيا الدولية والمالية . المادة السادسة – تعهد بريطانيا بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في اقرب وقت ممكن. المادة السابعة – تقدم بريطانيا للعراق الاسلحة والاعتدة والمسادة العسكرية التي ستوضح شروطها باتفاقية منفردة . المادة الثامنة عشرة – تعتبر المعاهدة نافذة حال صديقها من قبل الطرفين بعد قبولها من المجلس التأسيسي . وتظل معمولا بها لمدة عشرين سنة . وقضت مواد المعاهدة الاخرى معالجة شؤون التمثيل السياسي والامتيازات الاجنبية والامور العدلية واعمال التبشير وانشاء موسسة للاثار , ومعالجة القضايا المالية والعلاقات الكمركية وغيرها . والحق بالمعاهدة اربعة بروتوكولات تبحث في استخدام الموضفيين البريطانيين والمساعدة العسكرية والاشراف على الشؤون المالية والعدلية , والحق بالمعاهدة بروتوكول اخر في نيسان 1932 حدد مدة المعاهدة باربع سنوات على ان يدخل الطرفان في المفاوضات قبل انتهاء المدة المذكورة . ومن استعراض نصوص المعاهدة تظهر الامور الاتية : 1. ان المعاهدة بنصوصها وملاحقها صور لصك الانتداب الذي عده الشعب العراقي مرادفا

للاستعمار والسيطرة وقدم الكثير من التضحيات للتخلص منه . وكان الانتداب سببا من اسباب ثورة العشرين . 2. قيدت المعاهدة سلطات الملك فيصل بحيث لا يستطيع تعيين اي عربي او اجنبي بارادة ملكية دون موافقة بريطانيا . كما لا يستطيع ملك العراق اقامة علاقات دبلوماسية مع اية دولة دون موافقة بريطانيا . 3. اصبحت امكانيات العرق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية , فقد بقيت القوات المحتلة في العراق , واعطى لبريطانيا الحق في تفتيش الجيش العرقي والقوا المحلية الاخرى , واخذ رغبة المعتمد السامي فيما يتعلق بتوزيع الجيش العراقي وتحركاته . وخولت بريطانيا حق ملكية ما تحتاجه من الاراضي الاميرية مجانا للاغراض العسكرية . 4. قيدت المعاهدة العراق ومنعته من السعي للوحدة العربية واكدت على الاقليمية بمنعها العراق من الارتباط مع الاقطار العربية المجاورة عدا الامور الكمركية .

عرضت المعاهدة على مجلس الوزراء , وجرت مناقشة حامية حولها , ويقول لونكريك بينما كانت تجري المداولة في مجلس الوزراء , كانت طبقات الرأي العام قد اتضح موقفها تجاهها , فقد اخذ الوطنيون المتطرفون ينادون عاليا ضد عبودية الانتداب ويطالبون بالجلاء البريطاني التام , وطالب المعتدلون الذين كان الملك يشاركهم الرأي , بالغاء الانتداب وعقد معاهدة صداقة بين الفريقين على اسس متساوية , واستمر العون البريطاني للعراق . وازداد الموقف المعارض وضوحا في مؤتمر كربلاء خلال شهر نيسان 1922 الذي وحدهم وجمعهم حول معارضة المعاهدة والعمل على مناوئتها . صادق مجلس الوزراء على المعاهدة في (25 حزيران) بشرط وجوب تصديق المجلس التاسيسي عليها فقدم جعفر ابوالتمن , وزير الخارجية , استقالة في اليوم الثاني احتجاجا . وحدثت معارضة شعبية واسعة نددت بتصديق المعاهدة وطالبت بحقيق استقلال البلاد الناجز والغاء الانتداب , واكدت الصحافة الوطنية رغبة الشعب في الاستقلال والسيادة , وطالب بعض زعماء ثورة العشرين باسقاط اية وزارة تصدق على المعاهدة غير مرضية لاماني الشعب والعمل على ازالة اية سلطة اجنبية وتفجرت مظاهرات في عدد من المدن العراقية وبعث

بعض قادة الحركة الوطنية برقية الى الملك طالبوا فيها : 1. رفض الانتداب رفضا باتا , واعتراف حكومة بريطانيا بإلغائه رسميا . 2. اسقاط الوزارة التي تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الامة , وتعين وزارة تطمئن الامة لاعمالها . 3. طرد المستشارين البرطانيين 4. اطلاق حرية الصحافة . وشكل حزبان وطنيان هما (الحزب الوطني وحزب النهضة) اللذان وحدا جهودهما في مقاومة المعاهدة والانتداب عن طريق الاجتماعات والمظاهرات وقدما مذكرة الى الملك بمناسبة مرور عام على تتويجه طالبا فيها : 1. الكف عن الدخل البريطاني في الامور لداخلية . 2. تليف وزارة من الاكفاء المخلصين تطمأن الامة اليهم , وتسطيع تهدئة الخواطر وازالة الاضطراب في البلاد . 3. الا تعقد اية معاهدة ولا تجري اية مفاوضة فيها قبل تاليف المجلس التاسيسي الذي ينتخب اعضاؤه بحرية كاملة . استفادة الحزبان من المناسبة ذاتها فقاما بمظاهرة في (23آب 1922) توجهت نحو البلاط الملكي تطالب بتأليف حكومة وطنية وبسقوط الانتداب , وقد صادف قيام المظاهرة مجيئ المندوب السامي بيرسي كوكس لتقديم التهاني للملك , فأستاء كثيرا من هذا الحشد الوطني الكبير , ومن الهتافات التي رددها المتظاهرون ,فوجد في هذا فرصة سانحة لضرب الحركة الوطنية والقضاء على الحياة الحزبية , فطالب كوكس في اليوم التالي بتقديم اعتذار واعتقال المسؤوليين عن تدبير المظاهرة , فكان الاعتذار عاجلا ووافيا , الا ان المندوب السامي اغتنم فرصة مرض الملك بالزائدة الدودية واجراء عملية جراحية له , وعدم وجود وزارة لان وزارة النقيب كانت قد استقالت في (19آب) وذلك بعد ان شعر رئيس الوزراء بخطورة الازمة التي نشبت بين الملك والمندوب السامي البريطاني حول تعيين المسؤولية فيما يخص الادارة الداخلية للبلاد , فاخذ مسؤولية الحكم على عاتقه وامر بأغلاق حزبي النهضة والوطني , وتعطيل جريدتهما (الرافدين والمفيد) واعتقال زعماء الحركة الوطنية خارج العراق , وقد اقترنت إجراءات المندوب السامي بمصادقة الملك بعد شفائه وذلك في (11ايلول 1922) .